

نشرة صندوق النقد الدولي

مؤتمر الكويت

التمويل الإسلامي وتلبية التطلعات العالمية

نشرة الصندوق الإلكترونية

٩ نوفمبر ٢٠١٥



مشهد الأفق والمنطقة التجارية الرئيسية في مدينة الكويت: سوق المنتجات المالية الإسلامية يشهد توسعا عالميا مطردا (الصورة: Gavin Hellier/robertharding/Corbis)

- التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي العالمي ودعم النمو على مستوى العالم
- إتاحة الخدمات المالية الإسلامية على نطاق أوسع يعزز الاحتواء الاجتماعي ويزيد النفاذ إلى الأسواق
- من التحديات الأساسية تقوية التنظيم الاحترازي وتطوير الأسواق

شهد التمويل الإسلامي توسعا سريعا يعكس قدرته على تحقيق المطالب المتغيرة للمستهلكين والأعمال، وعلى تشجيع التوصل إلى نمو أعلى يصل إلى شرائح أوسع من السكان.

بعد أن كانت المنتجات المالية الإسلامية صناعة محدودة النطاق إلى حد كبير، بدأ سوقها يشهد روجا متزايدا على مستوى العالم. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن أصول صناعة التمويل الإسلامي تجاوزت ١,٨٧ تريليون دولار على مستوى العالم - وهي طفرة كمية كبيرة من قيمة لا تتجاوز ١٥٠ مليار دولار في منتصف التسعينات.



وفي الفترة السابقة على مؤتمر [التمويل الإسلامي وتلبية التطلعات](#)

[العالمية](#) الذي يعقد في مدينة الكويت في ١١ نوفمبر ٢٠١٥، أجرت نشرة الصندوق الإلكترونية حوارا مع سعادة الدكتور محمد الهاشل، محافظ البنك المركزي الكويتي (الصورة أعلاه)، حول دور التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي الحالي.

النشرة الإلكترونية: ما الغرض من عقد مؤتمر التمويل الإسلامي؟

الدكتور الهاشل: بالرغم من أن التمويل الإسلامي لا يزال محدودا نسبيا مقارنة بالأصول المالية العالمية، فإن دوره وأهميته في النظام المالي العالمي بدأ يكتسب أهمية متزايدة. ومؤتمر التمويل الإسلامي يمكن أن يتيح منبرا لإجراء حوار عالمي يهدف إلى تكوين رؤية للنمو المستمر الذي تشهده صناعة التمويل الإسلامي وبناء ركيزة لاستمرار العمل نحو بناء واستغلال المهارات الأساسية في مجال التمويل الإسلامي ليتحقق له النمو على أساس قابل للاستمرار.

النشرة الإلكترونية: ما هي الموضوعات والقضايا الأساسية التي سيناقشها المؤتمر؟

الدكتور الهاشل: أول موضوع يتعلق بالإدماج المالي من خلال إتاحة التمويل، وهو عامل حيوي في تنشيط الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة للفئات المحرومة. وتشير الأبحاث إلى أن أكثر من ثلث السكان البالغين على مستوى العالم - أي حوالي ٢,٥ مليار نسمة - لا يستفيدون من الخدمات المالية الرسمية. ويمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في معالجة هذا الموقف عن طريق تشجيع التمويل الإسلامي متناهي الصغر، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتكافل متناهي الصغر (أي التأمين المجمع الذي يشترك فيه المساهمون بالمال مقابل الحماية من الخسارة أو الضرر). لكن الإدماج المالي يتطلب أيضا زيادة توفير الخدمات المصرفية الأساسية، وتهيئة مناخ تنظيمي داعم، وتعزيز الوعي العام بالمسائل المالية.

ثانيا، سنناقش في المؤتمر كيفية تدعيم التنظيم والرقابة لتعزيز الاستقرار المالي. وقد أشار الصندوق في [دراسة صدرت مؤخرا](#) إلى أن المؤسسات المعنية بوضع المعايير الإسلامية، ومن بينها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أرست قواعد للطريق"، ولكنها لا تطبق على نحو متسق، مما يمكن أن يعوق تطور التمويل الإسلامي ويخلق مواطن ضعف نظامية. وينبغي مواصلة الجهود لتتقح الأطر التنظيمية في مؤسسات التمويل الإسلامي - بما يتوافق مع آخر التوصيات الصادرة عن كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية - مع ضمان زيادة الاتساق في تطبيقها.

أما الموضوع الثالث فيشمل تطوير الصكوك الإسلامية (التي تعادل السندات) وغيرها من أدوات التمويل الإسلامية طويلة الأجل التي يمكن استخدامها في تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية القابلة للاستمرار. فالصكوك يمكن أن تكون أصولا سائلة عالية الجودة، وهو أمر يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للأجهزة التنظيمية في سياق تطبيق أطر السيولة وكفاية رأس المال المحددة في اتفاقية بازل ٣. ولكن إقامة أسواق الصكوك يتطلب مزيدا من التحسينات في المعايير القانونية والتنظيمية ومعايير الإفصاح، وتقوية البنية التحتية التي تقوم عليها الأسواق - بما في ذلك تطوير السوق الموازية.

النشرة الإلكترونية: ما هي في رأيك عوامل النجاح التي أدت إلى نمو التمويل الإسلامي مؤخرا؟

الدكتور الهاشل: أهم عوامل النجاح التي ارتكز عليها نمو التمويل الإسلامي مؤخرا تبلورت مع الوقت، وأدت إلى تغيير مشهد الصناعة المصرفية إلى حد ما.

وسأسلط الضوء على بضعة عوامل منها:

- أولا، منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، زاد الإقبال على خصائص التمويل الإسلامي - مثل مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر، والاستثمارات القائمة على المسؤولية الاجتماعية والاستمرارية البيئية، والارتباط بين التمويل والأنشطة الاقتصادية العينية - وأصبحت تقدم بديلا لعدد أكبر من المنتجات المالية التقليدية.
- ثانيا، الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (على مستوى التجزئة والشركات) أو على مشروعات إنشاء البنية التحتية، في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، مما قاد عددا كبيرا من المؤسسات إلى ارتياد مجال التمويل الإسلامي للمرة الأولى. وبعض هذه المؤسسات كان من البنوك التقليدية الطامحة إلى الفوز بحصة في هذا السوق الواعد عن طريق عملياتها القائمة على النافذة الإسلامية.

- ثالثاً، قيام المؤسسات المالية الإسلامية باستحداث مجموعة واسعة من المنتجات والأدوات المبتكرة. وقد أتاح هذا الابتكار خدمات إضافية للعملاء، ولكنه أنشأ تحديات إضافية أيضاً أمام هذه المؤسسات وأمام الأجهزة المنوط بها الرقابة عليها.
 - رابعاً، وجود إطار تنظيمي موات وبنية تحتية داعمة كان عاملاً أساسياً في تطور التمويل الإسلامي. ويشجع هذا العامل في كثير من البلدان التي أجرت تعديلات قانونية وتنظيمية لمراعاة أنشطة التمويل الإسلامي.
- ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال التمويل الإسلامي مشتتاً وأمامه الكثير من التحديات. وسنرى ما إذا كانت نجاحاته السابقة يمكن أن تستمر، ولا سيما بالنظر إلى هبوط أسعار النفط مؤخراً. وسيتطلب الأمر مواصلة الابتكار وبذل جهود جماعية من كل الأطراف المعنية لضمان استمرارية نموه ونجاحه في الفترة المقبلة.

النشرة الإلكترونية: في رأيكم، ما هي التحديات الأساسية التي تواجه التمويل الإسلامي؟

الدكتور الهاشل: هناك تحديات مترابطة: أحدهما يتعلق بتطور السوق، والثاني يتمثل في إنشاء أطر رقابية وتنظيمية قوية.

فيما يتصل بتطور السوق، ورغم الخطوات الكبيرة المهمة التي تحققت، لا يزال النفاذ إلى السوق محدوداً - حيث تمثل الأصول المالية الإسلامية ١% فقط من الأصول المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هيكل صناعة التمويل الإسلامي شديد التركيز في البنوك وفي عدد قليل من البلدان. كما أننا نواجه نوعين من التحديات التنظيمية والرقابية. الأول يتعلق بتأسيس التمويل الإسلامي، بما في ذلك ضمان وجود بيئة رقابية وتنظيمية مواتية، وإطار مناسب للمحاسبة والتدقيق؛ وبنية تحتية داعمة في الأسواق المالية؛ وبناء القدرات. ومعالجة هذه الأمور مطلب أساسي للنجاح في تطوير التمويل الإسلامي.

ونواجه أيضاً عدداً من التحديات التنظيمية الأكثر تطوراً بطبيعتها، مثل ضمان تكافؤ الفرص أمام التمويل الإسلامي، وتنفيذ إصلاحات بازل ٣، وتكميل القواعد التنظيمية الاحترازية الجزئية بقواعد على المستوى الكلي، والرقابة عبر القطاعات وعبر الحدود، وشبكات الأمان المالي ونظم تسوية الأوضاع المصرفية.

وكل الأطراف المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الإسلامية والأجهزة التنظيمية، على دراية بالتحديات المستمرة والحاجة إلى معالجتها. لكن علينا أن نضع نصب أعيننا أن تحسين تطور الأسواق والقواعد التنظيمية هي عمليات مستمرة في سياق التغيير الذي تشهده احتياجات هذه الصناعة والبيئتين الاقتصادية الكلية والديمقراطية.

النشرة الإلكترونية: ما الدور الذي ترون أن بإمكان الصندوق القيام به فيما يتصل بالتمويل الإسلامي؟

الدكتور الهاشل: الصندوق يشارك منذ وقت طويل في الجهود المتعلقة بالتمويل الإسلامي. فقد ساهم بدور أساسي في إنشاء [مجلس الخدمات المالية الإسلامية](#). كذلك فإن إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين إدارات الصندوق تُعنى بشؤون التمويل الإسلامي يبرهن على إدراكه لأهمية التمويل الإسلامي بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء، وما يستتبع ذلك من انعكاسات أوسع نطاقاً على الاستقرار المالي.

ورغم المساهمات العديدة التي قدمها الصندوق للتمويل الإسلامي، أرى أن بإمكانه السعي لأداء دور أهم في المجالات التالية:

- تقديم المشورة بشأن السياسات وبناء القدرات في مجموعة واسعة من المجالات. فيمكن للمساعدة الفنية والتدريب أن يساعد البلدان على تحسين التنظيم والرقابة على مؤسساتها المالية الإسلامية، وإقامة أسواق محلية للصكوك الإسلامية. هذه المشاركة يمكن أن تركز بصورة مثمرة على تقديم مجموعة من الممارسات التنظيمية الأساسية، مثل السيولة والحوكمة القائمة على الشريعة، بهدف تحقيق مزيد من التقارب.
- تشجيع زيادة اندماج معايير التمويل الإسلامي مع المعايير المالية الدولية لدعم الاستقرار المالي وتحسين القواعد التنظيمية الاحترازية عبر مناطق الاختصاص المختلفة، وهو ما يمكن أن يتم في سياق المشاورات الاقتصادية السنوية التي يجريها الصندوق و**برامج تقييم القطاع المالي (FSAPs)** إلى جانب قنوات أخرى. وفي هذا الصدد، ربما يود الصندوق أن يأخذ في الاعتبار انعكاسات التمويل الإسلامي على البلدان الأعضاء التي يكتسب فيها هذا التمويل أهمية متزايدة.
- تيسير تقييم التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي الإسلامي باستخدام المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل المالي التي أنشأها مجلس الخدمات المالية الإسلامية. فهذه المبادئ تهدف إلى تقديم إطار لتقييم جودة الإطار التنظيمي والرقابي لصناعة الصيرفة الإسلامية.

النشرة الإلكترونية: كيف كانت تجربتكم مع التمويل الإسلامي في الكويت؟

الدكتور الهاشل: النظام المالي في الكويت مركز في البنوك، حيث يشكل القطاع المصرفي حوالي ٨٤% من القطاع المالي المحلي. ويرجع تاريخ التمويل الإسلامي في الكويت إلى عام ١٩٧٧ حين أنشئ بيت التمويل الكويتي. ومنذ ذلك الحين، شهد التمويل الإسلامي نموا كبيرا وأصبح يشكل الآن قرابة ٣٩% من النظام المصرفي بأسره.

وقد ساهم بنك الكويت المركزي بدور حيوي في إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وشركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IIIM) - حيث كان عضوا مؤسساً في المؤسستين. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البنك المركزي دوره النشط من خلال عضويته في مجلس الإدارة ومشاركته في مجموعات العمل واللجان الفنية استناداً إلى خبرته الواسعة في هذا المجال، للمساهمة في إقامة أسواق وأطر تنظيمية إسلامية.

وإزاء نمو الطلب السوقي على التمويل الإسلامي، تم وضع سياسات تنظيمية ملائمة. ففي عام ٢٠٠٣، شجع البنك المركزي الكويتي إقامة إطار تشريعي عن طريق إضافة قسم خاص في القانون الحالي رقم ٣٢ لعام ١٩٦٨ لوضع سياسات وإجراءات تنظيمية ورقابية رشيدة للتمويل الإسلامي. ويعكس هذا رؤيتنا للبنوك الإسلامية كجزء لا يتجزأ من الصناعة المالية، رغم تفرد هيكلها، ولضرورة تنظيم خدماتها تحت مظلة رقابية موحدة.

وسمح القانون لبنكنا المركزي بوضع قواعد تنظيمية احترازية رسمية للبنوك الإسلامية تتوافق مع عمل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وتسترشد بعملهما. وبذلك تم إرساء تكافؤ الفرص بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مع تيسير إنشاء مزيد من البنوك الإسلامية على أساس متماسك وقابل للاستمرار.

روابط ذات صلة:

[طالع صفحة المؤتمر](#)
[الصندوق والتمويل الإسلامي](#)